



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة الأولى - الدورة الخريفية 2004م - العدد: 01

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم السبت 19 رجب 1425هـ
الموافق 04 سبتمبر 2004م

فهرس

- 1- محضر الجلسة العلنية الأولى: ص 03
- إفتتاح دورة الخريف لسنة 2004م.

**محضر الجلسة العلنية الأولى
المنعقدة يوم السبت 19 رجب 1425 هـ
الموافق 04 سبتمبر 2004م**

المناسبة، وإبداء السعادة بقاء الزميلات والزملاء، نعلن طبقاً للمادة 118 من الدستور والمادة 05 من القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، عن افتتاح دورة الخريف العادية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

بعد توقف دام شهراً ونصف الشهر، ها نحن نلتقي في رحاب مجلس الأمة، وكما هو مألوف فإن افتتاح دورات البرلمان مثل ما هو الأمر بالنسبة لاختتامها هي دائماً مناسبات مواتية لاستعراض أهم الأعمال والنشاطات التي تنتظر أعضاء البرلمان أو تقييم تلك التي أدوها.

هذه المرة أيضاً لن نشذ عن القاعدة ولن نخرق العرف، ومن البداية نقول إن الدورة الحالية وحسبما يؤكد جدول الأعمال المقترح تتضمن مشاريع نصوص هامة وعديدة وهو ما يُرشدنا لأن تكون دورة متميزة عن سابقتها لأكثر من عامل، خاصة وأنها تأتي:

1 - بعد انتخابات 8 أفريل بكل ما رافق هذا التاريخ من قراءات يجمع أصحابها على كون ذلك الموعد تجاوز كونه عملية تعبير مواطني عن موقف في مناسبة انتخابية حتى لو كان ذلك متعلقاً بالرجل الأول في البلاد.

وهو لذلك يعتبر حدثاً سياسياً استثنائياً لم تعرف الجزائر مثله من قبل ويعد منعطفاً تاريخياً كبيراً سوف يؤثر بدون شك على التوجه التاريخي للبلاد عامة، ناهيك عن كونه أصبح المحطة الأهم في تاريخ الممارسة الديمقراطية والمنافسة الانتخابية التعددية التي تُقدم عليها البلاد منذ الاستقلال.

هذه القراءة لانتخابات 8 أفريل ليست تحليلاً نظرياً أو هي نظرة افتراضية والمعطيات الداعمة لهذه الأحكام ليست ناقصة.

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

المدعوون:

- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد رئيس الحكومة؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
- السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني؛
- السيدة رئيسة مجلس الدولة؛
- السيد رئيس المحكمة العليا.

**إفتتحت الجلسة على الساعة الثالثة مساءً
والدقيقة الثانية والثلاثين.**

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

مراسيم الافتتاح:

- تلاوة سورة الفاتحة؛
- عزف النشيد الوطني.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،
السيدة رئيسة مجلس الدولة،
السيد رئيس المحكمة العليا،
السيدات والسادة الضيوف الكرام،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
بعد الترحيب بكافة الضيوف الكرام الذين يشاركوننا

أيتها السيدات، أيها السادة، في هذه المناسبة وإن سعينا فلن يكون بإمكاننا إعطاء كافة النصوص المدرجة في جدول الأعمال أحقيتها، لهذا ومن كافة هذه النصوص فإننا سنتوقف حول ثلاثة منها إن كانت أهمية النصوص الأخرى لا تقل عنها.

– الملف الأول الذي يستوقفنا ليس لحساسية مضمونه من الزاوية القانونية وإنما للآثار السلبية على الناحية الاجتماعية التي تنجم عن بقاءه كما هو الآن، ألا وهو قطاع المرور.

إن المآسي التي عاشها شعبنا خلال السنوات الماضية وهذه الصائفة تحديداً (والتي فاقت أرقامها كل التوقعات في الخسائر البشرية) ليدعونا إلى إيلاء مشروع القانون الخاص بتنظيم المرور هذا كل العناية التي يستحقها، والضرورة الملحة تحتم علينا مساندة كافة الإجراءات التي تقلص من حوادث الطرق، وقانون المرور هو واحد منها.

– ثاني هذه المشاريع القانونية هو قانون المالية الذي يعد في كل برلمانات العالم القانون الأهم في دورات الخريف وهو يعطي الإطار العام ويحدد المعالم الكبرى لسياسة التنمية بل للسياسة العامة للبلاد في مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهو عادة ما يكون عبارة عن الوصفة الطبية للحالة الصحية لاقتصاد البلاد ولانعكاساتها على الحياة اليومية للمواطن.

لهذا فهو يحظى دائماً بالعناية والمتابعة التي يوليها المواطن ومنتخبوه سواء في نقاشات البرلمان ككل أو من خلال تعديلات نواب الأمة.

وفي هذا المجال فإننا نأمل أن تسفر دراسة ونقاش مشروع قانون المالية عن تبني الخيارات الأكثر استجابة لأولويات المجتمع واهتماماته بأبعادها الوطنية دون تجاهل التوازنات الميزانية الاستراتيجية وتلك التي تؤدي إلى احترام التزامات البلاد الدولية بعيداً عن الطروحات المثالية أو الاقتراحات غير الواقعية.

إننا في مجلس الأمة وإن كنا ندرك محدودية دورنا في مجال التعديل إلا أننا نأمل أن يأخذ

2 – إن دورة الخريف لهذه السنة تأتي أيضاً بعد مصادقة البرلمان على برنامج الحكومة بكل ما جاء به هذا البرنامج من توجهات وخيارات طموحة استمدت مرجعيتها من برنامج السيد رئيس الجمهورية ومن الوعود التي قدمها للمواطنين أثناء الحملة الانتخابية، وهنا تكمن أيضاً الأهمية التي تكتسيها أشغال الدورة والنتائج التي سوف تسفر عنها والتميز الذي سوف يطبعها.

3 – وإن تعدد وتنوع مشاريع القوانين التي شملت مختلف القطاعات وحساسية المواضيع التي تتعرض لها لترشح دورة الخريف لأن تكون ثرية ليس بعدد النصوص التي تتضمنها ولا بعدد القطاعات التي تحظى بعنايتها، وإنما بمضمون هذه النصوص الرامي إلى تعميق توجهات الإصلاحات وتحقيق التنمية الشاملة.

فيما يخص مشروع جدول الأعمال فإننا لن ندخل في جرد كافة النصوص التي سيكرسها جدول أعمال الدورة وهي عديدة وإنما سنكتفي بذكر مجالاتها حيث تشمل قطاعات:

■ العدالة (التي تستحوذ على حصة الأسد في عدد المشاريع) حيث ستعرض على البرلمان مشاريع نصوص عديدة ذات صلة بقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية، وتنظيم السجون والوقاية وقمع الاستعمال غير المشروع للمخدرات بالإضافة إلى القانون المدني وقانون الأسرة، وهي كما تلاحظون نصوص قانونية في غاية الأهمية.

■ الجانب الاقتصادي سوف يحتل مكانة خاصة في أشغال الدورة حيث يأتي مشروع قانون المالية كالعادة ليستقطب الاهتمام في البرلمان ويحظى بمتابعة المواطن لمضمونه.

■ الصحة هي الأخرى سوف يُعطى لها الوقت الذي تستحقه للأهمية التي تكتسيها نصوصها.

■ قطاعات التجارة، النقل، الدفاع الوطني، العمل والشؤون الاجتماعية، الفلاحة والتنمية والبيئة، ومن المؤكد أن جدول الأعمال الذي تعمدنا تركه مفتوحاً سيوسع من هذا الأخير ويثري أعمال الدورة بحيث تشمل اختصاصات قطاعات وزارية أخرى.

إلى إيجاد صيغ الحلول التوفيقية التي جمعت بين خيار التفتح واحترام مقاصد النص، فاستأنست باجتهاد المذهب الذي يعطي الحلول الموائمة للقضايا المطروحة ولم تلجأ إلى التقيد الحصري برأي المذهب السائدة اجتهاداته في البلاد.

إن الأحكام التي هي موضوع النقاش هي أحكام اجتهادية لم يجمع فيها الفقهاء وهو ما يعطينا الامكانية في اختيار الحكم الذي يتناسب مع واقعنا الاجتماعي ومع متطلبات عصرنا بما لا يخالف الشرع تأكيداً.

إن ما لفت انتباهنا هذه المرة أيضاً هو الدعوة التي رفعها البعض لتنظيم استفتاء حول مشروع النص المذكور، وهنا نبدي بعض الملاحظات حول هذا الرأي. ذلك لأن الموضوع يتعلق بواحدة من اختصاصات البرلمان ألا وهي مهمة التشريع، ومشروع القانون هذا موكول للجهات التي حولها الدستور صلاحية التشريع، وبالطبع فإن الشعب يشرع من خلال منتخبه الذين فوضهم للمهمة.

ولا يمكن اللجوء إلى استفتاء لمجرد نقاش حصل حول واحد أو اثنين من الترتيبات القانونية كانت موضوع تباين في الرأي.

للمناسبة نقول إن هذا النقاش يذكرنا بذلك الذي عرفته البلاد سنة 1984 عندما كان قانون الأسرة الحالي مطروحاً على المجلس الشعبي الوطني، حيث وجدنا من يصف الأحكام التي جاء بها المشروع بأنها مخالفة للشرع خاصة تلك التي تتعلق بتدخل القاضي في موضوع طرد الزوجة وموضوع تعدد الزوجات حيث أعابوا على النص إعطاء القاضي حق التدخل واعتبروا ذلك مخالفاً لنص صريح.

هذا من جهة ومن جهة ثانية وفي مجال الاستفتاء دائماً، بهذه الدعوة ألا يراد الطعن في مصداقية الجهات المخولة دستورياً بالتشريع وتهميش المؤسسات ذات الاختصاص ومنعها من مزاولة مهمتها؟ أم أن الرغبة هي تسييس موضوع هو ضمن صلاحية التشريع؟ أيتها السيدات، أيها السادة،

مسؤولو القطاعات الوزارية المختلفة بعين الاعتبار مضمون المقترحات التي اعتاد أعضاء مجلس الأمة أو اللجنة المختصة تقديمها في كل دورة.

إن أعضاء المجلس المنتخبين الذين يجسدون واقع التمثيل الشعبي ويعبرون عن انشغالات الجماعات المحلية والأعضاء المعينين المزودين بالتجربة الطويلة والتكوين المتعدد الأوجه أكدوا في كل المناسبات أن بإمكانهم (من خلال النقاش) أن يقدموا للقطاعات الوزارية المختلفة اقتراحات وإضافات من شأنها تحسين أداء تلك القطاعات أو تجنبها الوقوع في الإشكالات.

أيتها السيدات، أيها السادة، إن الأرقام الأولية التي تقترح لميزانية هذه السنة وكذلك الإجراءات المحفزة على تشجيع النمو لتؤكد أن الحكومة عازمة على الذهاب بعيداً في مجال تشجيع التنمية وتخفيف الغبن عن المواطن وتوفير الشغل لليد العاطلة عن العمل وإرساء قواعد النمو الموعود بها. إن ما ندعو له هو أن يتم الحرص على تطبيق مضمون أحكام هذا القانون الهام وتوفير وسائل وأدوات إنجازه واحترام الآجال المعقولة لتنفيذ أحكامه.

– الملف الثالث الذي يستوقفنا هو الملف المتعلق بمشروع قانون الأسرة الذي تسعى جهات عديدة من خارج البرلمان إلى التأثير فيه.

إن هذا الملف وإن كان حساساً في مضمونه وأبعاده فهو مع ذلك يدعونا إلى التعاطي معه التعاطي العادي والهادئ والمتفتح والمدرک لمتطلبات المرحلة، كما أنه يحتم علينا كذلك معالجته في أطره العادية المحددة قانوناً.

وفي المعالجة يتوجب علينا أيضاً اللجوء إلى استعمال الذكاء وترجيح العقل في فهم مضمون النصوص التشريعية ومواءمتها قصد تجاوز الإشكالات التي ولدتها تعقيدات العصر وضغوطات تطور المجتمع.

وفي هذا المجال قد يكون من المفيد (ونحن نتابع النقاشات الدائرة عبر وسائل إعلامنا) التذكير بما قامت به دول شقيقة في موضوع كهذا واهتدت فيه

إلى جانب نشاطاتنا في العمل التشريعي فإننا في هذه الدورة وفقاً لما هو مكرس قانوناً لنا سوف نحرك وسائل الرقابة البرلمانية وغايتنا في ذلك هي تأكيد التعاون مع الحكومة في عمليات حسن تطبيق البرنامج الذي صادق عليه البرلمان. وفي هذا التحرك سوف نمارس هذه الرقابة بصورة واعية ومسؤولة وبالتشاور والتعاون مع الحكومة، وفي حدود الضوابط والإجراءات الدستورية والقانونية والتنظيمية السارية المفعول.

كذلك سيفعل ويكتف مجلس الأمة خلال هذه الدورة حركية النشاطات العامة الثقافية والفكرية والتحسيسية، ويقوي من عملية إصدار النشريات وصولاً إلى غرس وتكريس الثقافة البرلمانية وقيم دولة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان. المشاركة الإيجابية والفعالة في العلاقات والنشاطات البرلمانية الدولية جهوياً وإقليمياً وعالمياً بما يعزز مكانة ودور الجزائر في المحافل الدولية ويخدم مصالحها الحيوية.

وفي هذا الباب سيشرّف الجزائر بصفة عامة وبرلمانها بصورة خاصة انعقاد المؤتمر السابع والعشرين (27) والدورة الخامسة والأربعين (45) للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي ببلادنا، وستتم فيه دراسة مواضيع هامة مثل موضوع ترقية وتطوير الحكم الراشد، وموضوع تمثيل المرأة الإفريقية في هيئات اتخاذ القرار. هذا وسيكون لأعضاء مجلس الأمة بكل تأكيد دور فعال في تحليل وبلورة التوصيات الخاصة بهذه المواضيع وغيرها. إن مبادرة دعوة البرلمانيين الأفارقة تندرج ضمن توجهات الجزائر الرامية إلى تقوية علاقات الإخاء والتعاون مع شعوب القارة، وهي مناسبة جد مواتية يتم فيها التعريف بالتجربة البرلمانية الجزائرية كما سوف تكون هذه التظاهرة البرلمانية فرصة مناسبة للتعرف على التجارب الناجحة الأخرى في قارتنا الإفريقية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إذا نحن حاولنا إعطاء قراءة عابرة لمضمون جدول أعمال الدورة وللدورة ككل ما هي الخلاصات

التي نستخرجها؟

إننا نعتقد أن الدورة تندرج ضمن سياق تأكيد سياسة التحول والتغيير والبروز الواضح لمؤشرات دعم التنمية وتعزيز الاستقرار وتجذير الإصلاح وتحقيق المصالحة الوطنية. وهي التوجهات التي تجد مبرراتها في العديد من الخيارات والإجراءات:

أ - الجهد الواضح الذي بذلته وتبذله الحكومة عبر الورشات العديدة التي فتحتها لإعداد الملفات الكبرى قصد التكفل بأمهات القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

ب - هذه التوجهات تجد مبرراتها في بنود جدول أعمال الدورة الحالية لأن التغييرات تجد مداليلها خاصة في مضمون النصوص القانونية المحدثة للتغيير الحق الذي يجب أن تتبعه وأيضا في الميزانيات الهامة التي ترصد لدعم هذه التوجهات ودعم التنمية خاصة وتحقيق الإنعاش الاقتصادي. أيتها السيدات، أيها السادة،

إن ترسانة مشاريع القوانين المدرجة ضمن جدول أعمال الدورة تهدف بجانب هذا إلى استبدال الأحكام القانونية التي لم تعد مسايرة لمتطلبات المرحلة، واستخلافها بأخرى تتماشى وتوجهات الإصلاح التي يدعو لها برنامج السيد رئيس الجمهورية، ذلك أن القوانين، السارية المفعول الآن إما سنّت في:

- ظل فلسفة حكم سياسي واقتصادي لم تعد تتجاوب مع توجهات المرحلة ولا مع تطلعات المجتمع اليوم؛

- أو سنت في ظروف كان يحيطها هاجس الخوف من تكرار انزلاقات بداية التسعينيات التي تراجع فيها دور الدولة.

أما وقد تغيرت الأوضاع وأصبحت البلاد تتنفس عادياً وصارت نظرة الشعب بأغلبيته السياسية الساحقة تتطلع إلى التغيير وفي كافة المجالات؛ أما وقد جاء برنامج السيد رئيس الجمهورية - المزكى شعبياً وبتلك النسبة الكبيرة - في محاوره الكبرى مركزاً على الإصلاح وداعياً إلى تعميق مضمونه؛ نقول إنه أصبح مطلوباً الآن الأخذ بعين الاعتبار هذه

وفي الموضوع ذاته نلاحظ أن بعض مسؤولي القطاعات الوزارية لا يتجاوب إيجابياً مع بعض الأسئلة الشفهية بحجة عدم اختصاصهم في الموضوع. بهذا الصدد فإننا نقول إن عضو البرلمان لا يهمله وزير بعينه بقدر ما يهمله حضور الوزير الذي يرد على انشغاله، لهذا فالأسئلة توجه للحكومة وعلى هذه الأخيرة أن تعين من هو أهل من الوزراء للرد على انشغالات صاحب السؤال المقصود.

3 - بالنسبة لقانون المالية فإننا نأمل بأن يصل هذا المشروع في الآجال المعقولة حتى يتسنى لنا دراسته في وقته؛ خاصة وأن الدورة القادمة سوف تتزامن مع مناسبات عديدة دينية ووطنية قد تؤثر على وتيرة العمل في البرلمان.

وعموماً يمكن القول إن قضايا التعامل العادي بين المؤسسات الثلاث يجب أن يحرك عبر آلية الهيئة المكلفة بالتنسيق بين المؤسسات الثلاث.

وفي مجال آخر إننا ندعو إلى ضرورة التجاوب مع الرغبات المعبر عنها مع أعضاء مجلس الأمة الناقلة لانشغالات المواطنين. إن من شأن هذا العمل التكاملي أن يعزز أجواء الثقة ما بين مؤسسات الدولة ويكسبها ثقة المواطن.

لقد أتينا بهذه الملاحظات والاقتراحات وبالتأكيد أنها ليست الوحيدة وسوف تكون لنا عودة للموضوع مع اختتام دورة الخريف القادمة، وفي كل مرة تتاح لنا الفرصة.

أيها السيدات، أيها السادة،

لن ننهي كلامنا دون الإشارة إلى الدخول الاجتماعي الذي بدأ الحديث يكثر عنه هذه الأيام. وفي هذا المجال فإننا نعتقد أن الملفات التي أعدتها الحكومة والترتيبات التي تنوي اتخاذها للتكفل ببعض المطالب التي أتت بها المركزية النقابية من شأنها أن تعطي الطمأنينة المطلوبة على صعيد الجبهة الاجتماعية وعلى مستوى العمال عامة، ولكننا بالإضافة إلى ذلك فإننا نعتقد أن لقاءات ثنائية ستكون مناسبة مواتية لتعميق النقاش وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل المطروحة.

إننا لا نشك في نية الطرفين ولا في رغبتهما في

الحقيقة والتعاطي بها ومعها (وهذا ما يؤكد جدول أعمال الدورة).

أيها السيدات، أيها السادة،

إننا ونحن نتناول بالحديث نشاطات الدورة وأعمالنا في مجلس الأمة لن تفوتنا المناسبة دون التعرّيج في الحديث عن طرق عملنا مع شركائنا في العمل التشريعي وفي هذا المجال نبدي الملاحظات التالية:

1 - فيما يخص دراسة مشاريع النصوص وبرمجتها، إننا في هذا المجال نقترح على جهاز الهيئة التنفيذية إيداع مشاريع النصوص على البرلمان في الآجال المعقولة حتى تأخذ هذه النصوص حقيها في الدراسة والتعديل.

إن ما نلاحظه أيضاً على سبيل المثال هو الوصول المتأخر لمشاريع القوانين، الأمر الذي يجعل حجم العمل في غرفتي البرلمان في بداية الدورة متواضعاً وسرعان ما تنعكس الصورة مع نهاية الدورة حيث تتكاثر مشاريع النصوص الأمر الذي يؤثر على حسن الدراسة ويعقد موضوع البرمجة في مجلس الأمة خاصة.

إننا نعتقد أن عملاً ممنهجاً بين الأطراف الثلاثة بإمكانه أن يساعد كافة المؤسسات على تحسين أدائها واحترام مواعيد إتمام أعمالها، لذلك فإننا ندعو الهيئة التنفيذية إلى بذل الجهد المناسب في هذا المجال بحيث تقوم بإشعار البرلمان بكافة مشاريع النصوص - تلك التي تنوي تقديمها مع بداية كل دورة، وتلك التي يمكن إيداعها مع نهايتها - على أن يتم ذلك بالتدريج وحسب الأولويات التي تراها الحكومة مناسبة.

2 - فيما يخص الأسئلة الشفهية فإننا نلاحظ نوعاً من الارتباك في التعامل معها.

هذا الخلل في بعض المرات يكون مبرراً وفي مرات أخرى التبريرات فيه تكون غير كافية لاستكمال الاقتناع.

إننا بهذه المناسبة نطلب من السيد رئيس الحكومة لفت انتباه مسؤولي القطاعات المعنية بالموضوع لإيلاء هذا الجانب العناية المستحقة.

تطوير ثقافة الحوار الرامية إلى إيجاد الحلول المناسبة وتجاوز العقبات (التي لحسن الحظ تعد قليلة) لكي ينصرف الجميع إلى تحقيق الأهداف الطموحة التي سطرها برنامج الحكومة.

لن أنهي كلامي دون توجيه التحية والتقدير للسيد رئيس المجلس الشعبي الوطني والسيد رئيس الحكومة والسيدات والسادة أعضاء طاقمه الوزاري، والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني، وكافة الضيوف لحضورهم بيننا وتشريفهم هيئتنا.

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون»
صدق الله العظيم.

شكرا للجميع والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
رفعت الجلسة.

(تصفيق)

رفعت الجلسة في الساعة الرابعة مساءً
والدقيقة السادسة.

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 20 رجب 1425 هـ

الموافق 05 سبتمبر 2004 م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587